



كوت ماری عیراق

داد کتای بالای نیئتتجمادی

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

عدد : ٢٠ / اتحادية / تمیز / ٢٠١١

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢١ / ٨ / ٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فزوق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وانور طه محمد وانور أحمد بابان ومحمد صائب النسيدي وعبد صليح التميمي وميقاتيل شمشون من كورئيس وحسين أبو الكتن المساقونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- تميز - وزير الداخلية - إضافة لوظيفته - وكالة العميد الحطولي هيثم علي حسن .
- تميز عليه - خالد وهي كاتع - وكالة المحامي سامي محمد صالح .

الإعطاء

دعي المدعي خالد وهي كاتع بواسطة وكيله لدى محكمة القضاء الإداري أن المدعي عليه إضافة لوظيفته قد أصدر أمراً برقم (٦٤٨) في ٢٢/٧/٢٠٠٦ برفعه من الوظيفة لعدم نزاعه وقد تنظم من القرار المذكور بموجب التنظم المسورخ ٢٠٠٨/٦/١٤ وأقام الدعوى بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٨ واستند المدعي في دعواه إلى انه كان قد أعيل على التحقق بنهم باطله وان محكمة تحقيق الفراءة قد قررت الإخراج عنه بقرارها المرقم (٦٧٧) المسورخ ٢٠٠٦/٩/٩ وخلق التحقيق . ونتيجة للمرافعة الحضورية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٦ حكماً بفضي بإلزام المدعي عليه إضافة لوظيفته بإلقاء التكتلين (٦٤٨) في ٢٠٠٦/١٢/٧ و (١٦٩٩) في ٢٠٠٦/١٢/٢٢ وجميع الأثر المترتبة عليها وقد أعيد الحكم المذكور ملفوضاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٣٣/اتحادية/تميز/٢٠٠٩) في ١٠/٣/٢٠٠٩ لأسباب الواردة فيه ، وبخاصة للقرار التمييزي ألف ألف دعت المحكمة الطرفين وبألرت بالمرافعة الحضورية وبالاستند للقرار التمييزي ، وأصدرت محكمة القضاء الإداري القرار المرقم (١٧٣/٢٠٠٩) المسورخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ لمضمن إلزام المدعي عليه إضافة لوظيفته بإلقاء التكتلين المرقمين (٦٤٨) في ٢٠٠٦/١٢/٧ و (١٦٩٩) في ٢٠٠٦/١٢/٢٢ وجميع الأثر المترتبة عليهما وتعميل المدعي عليه إضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب المحاماة لوكيل المدعي وقد أعيد



كردستان عێراق

دادگای عالی ئهێستهبههه

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٢٠ / اتحادية / تمييز / ٢٠١١

الحكم منقوضاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (١٥ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٠) المؤرخ ٢٠١٠/٣/١١ لأسباب الواردة فيه ، وبإلحاق القرار المذكور دعت المحكمة الطرفين وتلت قرار التقض وبعد ان استعدت المحكمة لأفوال المدعي وعلو وعكول المدعي عليه وإلحاقها على مستندات الدعوى أصدرت قرار الحكم المرقم (١٤ / ٢٠١١) وبسبب اضطرارة الدعوى العراقية (٢٠٠٥ / ق / ٢٠٠٥) المؤرخ ٢٠١١/٣/٢٨ بإلزام المدعي عليه بإسقاطة توظيفته بإلقاء الكتائب المرقمين (٦١٨) و (١٦٩٩) المؤرخين ٢٠٠٦/١٢/٧ و ٢٠٠٦/١٢/٢٢ وجميع الأثر المترتبة عليهما وتحصيل المدعي عليه /إسقاطة توظيفته للمصاريف واتعاب محاماة توكيل المدعي وقدمها خمسون ألف دينار وعدم قناعة المدعي /إسقاطة توظيفته فقد باهر بالظن فيه تمييزاً بقرضته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/١/٢٠ طلباً لتقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الظن التمييزي مقدم ضمن المدعى القلتونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم لتمييز وجد انه صحيح وموافق للتكوين ، ذلك لأن المدعي عليه /إسقاطة توظيفته كان قد قرر بإلقائه المرقم (٦١٨) المؤرخ ٢٠٠٦/١٢/٧ المبلغ الى المدعي خاتمة وهي تالفح بموجب الأمر الإداري المؤرخ (١٦٩٩) في ٢٠٠٦/١٢/٢٥ الصادر من مديرية شرطة أهداك بغداد طرده من الخدمة في قوى الأمن الداخلي لعدم نزاهته وعدم إعادته الى الخدمة مستقبلاً بداعي انه من تخصصر الفاسدة والمرتشبة . وحيث أن المدعي كان قد حركت عليه الدعوى الجزائية وأجرى التحقيق معه وانتهى التحقيق بالإفراج عنه بقرار فاضلي تحقيق الكفاءة المرقم (٦٧٧) المؤرخ ٢٠٠٦/٥/٩ وفق التحقيق لأن ما نسب في المصنوع يتعلق بمواضيع إدارية وتضريبية ويمكن مراجع المشكو منه التذا الإجراءات بخصوصها في حالة ثبوتها عليه . وبعد أن طلعت محكمة القضاء الإداري على اضطرارة المدعي الشخصية لم تجد فيها مايشير الى كونه من العناصر السنية وهذه المذات لا ترفى الى طرده من الخدمة كما ليس له فيه جناح وقد استلمت المحكمة تعقيباتها حسب ما ورد بقرار السلفين الصادر من هذه



كوت ماريو عيراق

داد كاي بالاي نيستيمادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٢٠ / اتحادية / تمييز / ٢٠١١

المحكمة ، ولم يتأيد لها صحة المعلومات المتسوية للمدعي ووجدت أن نظرية الطرد وهي نظرية جسيمة لا تتناسب مع ما وجه للمدعي من مخالقات مما أسبب للقرار المطعون فيه بحسب السبب لعدم تحقق الوقائع العالوية التي نسبت للطاعن مما يكون قرار الإبطال سافلاً وإن الإلغاء هو جزاء البطلان لذلك قررت المحكمة إلغاء الأمر الصادر من المدعي عليه إضافة لتوظيفته المرقم (١٤٨) في ٢٠٠٦/١١/٧ بطرد المدعي (شاك وهي كساطيح) من الخدمة وإلغاء الأمر الإداري المرقم (١٤٩٩) في ٢٠٠٦/١٢/٢٥ الصادر من مديرية أحداث بغداد والأثر المترتبة عليهما ، أما الاعتراضات التمييزية لجأتها غير واردة لأنها كانت محل نظر من المحكمة وثبت عدم صحتها . وعليه قرر تصديق الحكم العميمز ورد الاعتراضات التمييزية وتصحيح التمييز رسم التمييزز وبمسفر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٨/٢١ .

الرئيس
مهدت المحمود

العضو
فاروق محمد السايدي

العضو
جعفر ناصر حسن

العضو
كريم فخرى

العضو
كريم احمد باني

العضو
محمد صليبي التاشيدي

العضو
عبد وصابغ التميمي

العضو
موتاليل شامون امين الكوريسي

العضو
حسين ابو الكهر